الإسلاموفوبيا كنهج ثابت في السياسة الداخلية الفرنسية: دراسة سياسة إيمانويل ماكرون (2017-2022).

Islamophobia as a Constant Approach in French Domestic Politics: An Examination of the Politics of Emmanuel Macron.

د. بن ربحة مريم
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3
meriembenrebha@hotmail.fr

تاريخ الارسال: 2020/09/16	تاريخ القبول: 2024/12/15	تاريخ النشر: 2025/06/03

الملخص:

من المثير للاهتمام حقا، كيف أن المواضيع المتعلقة بالإسلام وقضايا المسلمين في فرنسا، تحظى بنوع من الإجماع السياسي بين الحكومات المتعاقبة من اليمين واليسار على حد السواء، وبغض النظر عن خلفيات هذا التوافق الحكومي أو دوافعه، تكون المُحصلة دومًا، هي الاتجاه نحو مزيد من التشريعات التضييقية على المسلمين. تُلقي المقالة الضوء على سياسات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تجاه المسلمين الفرنسيين، وتحاول اكتشاف إذا ما كان يواجهه المسلمون، هو مجرد عنصرية وجرائم كراهية يقوم بها أفراد، أم أنها عنصرية ممنهجة تقوم بها الدولة. هذه المناقشة تتم من خلال مراجعة بعض من خطابات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ومجموعة من القوانين التي أُستصدرت في فترة رئاسته؛ مثل قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الهجرة الجديد لسنة 2018، مع إعادة قراءة لمشروع ماكرون، لتأسيس "إسلام فرنسي". إن الهدف الأساسي للدراسة يتلخص في البحث في أثر السياسات التي انتهجها ماكرون في تكريس وتغذية العداء البنيوي للمسلمين.

الكلمات الدالة: ايمانويل ماكرون، الإسلاموفوبيا، قانون الهجرة 2018، قانون مكافحة الإرهاب 2017، الإسلام الفرنسي.

Abstract:

It is really interesting, how Islam and Muslim in France have a kind of political consensus between the successive governments, from the right and the left alike.The article sheds

light on the policies of French President Emmanuel Macron towards French Muslims, and tries to discover whether what Muslims are facing is just racism and hate crimes committed by individuals, or is it anInstitutional racism. We'll take a look at some of the speeches of French President Emmanuel Macron, and examine the laws that were issued during his presidency; Such as the anti-terrorism law, and the new immigration law of 2018, and review Macron's plan to create “Islam of France”.

Key Words: Emmanuel Macron, Islamophobia, Immigration Law 2018, Anti-terrorism Law 2017, Islam of France.

مقدمة:

غالبًا ما يتم وضع القوانين التي تهدف إلى تنظيم الدلالات المرئية "للمسلمة" مثل الحجاب والنقاب والبرقع في المجال العام، كإجراءات تهدف لتعزيز الأمن القومي أو ضمان الهوية العلمانية للدولة، مع النظر في الوقت نفسه، إلى هذه الملابس باعتبارها إهانة للقيم والثقافة الوطنية. من ناحية أخرى تظهَر سياسات مكافحة الإرهاب ومبادرات مكافحة التطرف العنيف كإجراءات أساسية، لا غِنى عنها في حفظ أمن الدولة، والتي تتم عبر استهداف شامل وغير عادل لكل من يبدو عليه أنه مسلم أو من يعتبر نفسه مسلما. تُجادل هذه المقالة، أن الإسلاموفوبيا[1] باتت تمثل خيارا ثابتا في السياسة الفرنسية، بغض النظر عن طبيعة الحزب الحاكم. يمكن أن يقدم إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron إثباتا لصحة هذه الفرضية، لاسيما أنه رئيس قادم من خارج الثنائية القطبية (اليمين واليسار) التي شغلت السلطة لعقود طويلة في الجمهورية الفرنسية الخامسة، ولا ننس أنه صاحب وعود كبيرة، حملها معه طيلة حملته الانتخابية، لاسيما فيما يتعلق بوعده بتحسين علاقة فرنسا بمسلميها. تهدف هذه المقالة إلى البحث في النهج الإسلاموفوبي الذي سلكه ماكرون خلال فترة رئاسته، والذي دفع بالعداء للمسلمين إلى مستويات عالية وغير مسبوقة، وعليه نطرح الإشكالية بالصياغة التالية: كيف ساهمت السياسة الفرنسية في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون في تكريس ظاهرة الإسلاموفوبيا ؟. تساؤلنا الرئيسي تتخلله الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو موقع الإسلام والمسلمين في الخطابات السياسية لايمانويل ماكرون؟
- ما هي مؤشرات العداء للإسلام في سياسات ماكرون؟.
- ما هي العلاقة بين مشروع "الإسلام الفرنسي" والهيمنة في سياق ما بعد كولونيالي؟

وللإحاطة بجوانب الموضوع، نبحث في صحة الفرضيات التالية:

- يبرز العداء للإسلام كتوجه سياسي في الخطاب السياسي لدى الرئيس الفرنسي الحالي؛ كلما زاد حديث ماكرون عن "الانعزال الإسلامي"[2] والدفاع عن القيم العلمانية، زادت درجة التضييق والكراهية الموجهة ضد المسلمين داخل فرنسا.
- تتجسد مؤشرات الإسلاموفوبيا كمخرجات في السياسة العامة للدولة في فترة حكم ماكرون.
- هناك علاقة إرتباطية بين الإسلام الفرنسي والإدماج الما بعد الكولونيالي، الذي يستلزم الإدماج القسري للأقليات للحفاظ على الهوية الفرنسية.

اعتمد البحث بشكل عام، على منهج دراسة حالة، وهذا من خلال دراسة سياسات الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تجاه الإسلام والمسلمين، بشكل منفرد ومستقل عن سياسة الرؤساء الفرنسيين السابقين. كما ركز البحث على استخدام أسلوب تحليل المحتوى؛ الذي اعتمدنا عليه في تحليل بعض مضامين الخطابات السياسية لماكرون خلال فترة حملته الانتخابية أو خلال فترة رئاسته.

تعتمد هذه الدراسة على الاقتراب القانوني والمؤسساتي، حيث يمكنّنا من الاقتراب من الموضوع محل الدراسة من الناحية الرسمية عن طريق القوانين التي تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى من الحرية المدنية المسموح بها للمسلمين، وإدراك الدور الذي تلعبه المؤسسات الفرنسية في صناعة الإسلاموفوبيا في المخرجات السياسية. تأخذ الدراسة كذلك باقتراب النخبة؛ إن اقتراب النخبة هو بمثابة الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر منظار النخبة، فمن خلاله يتم النظر إلى عملية رسم السياسة العامة على أنها نتاج الأقلية المهيمنة على المجتمع وسلطات الدولة وهياكلها.

بالنسبة لخطة الدراسة، قسم البحث، إلى أربع محاور:

-**المحور الأول:** التعريف بايمانويل ماكرون.

أولا: الخلفية الفكرية لماكرون.

ثانيا: الخلفية السياسية لماكرون.

-**المحور الثاني:** الإسلام والمسلمين في الخطاب السياسي للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

أولا: المرشح الرئاسي ماكرون وخطاب الحملة الإنتخابية

ثانيا: التحريض على الكراهية في خطاب الرئيس الفرنسي ماكرون.

-**المحور الثالث:** سياسات الإسلاموفوبيا في عهد ماكرون: نحو شرعنة العداء.

أولا: قانون مكافحة الإرهاب الجديد "سيلت" SILT.

ثانيا: قانون الهجرة في 1 أوت 2018.
ثالثا: أمننة الحجاب الإسلامي.
-**المحور الرابع:** الإسلاموفوبيا وماكرون: نحو إسلام بديل.
أولا: في مفهوم "الإسلام الفرنسي".
ثانيا: خطة الرئيس ماكرون لهيكلة الإسلام الفرنسي.

المحور الأول: التعريف بايمانويل ماكرون.

أعلن يوم 7/5/ 2017 عن فوز إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron برئاسة الجمهورية الفرنسية في المرحلة الثانية من الانتخابات بعد تقدمه على منافسته مارين لوبان Marine Le Pen. حصد ماكرون على 66.1 بالمائة من أصوات الناخبين مقابل 33.9 بالمائة لصالح مارين لوبان. ويعتبر إيمانويل ماكرون (1977) Emmanuel Macronأصغر رؤساء فرنسا سنا (39 سنة).

أولا: الخلفية الفكرية لماكرون.

يشتهر إيمانويل ماكرون بميله إلى الاقتباس من فلاسفة كبار من أمثال أرسطو وهيغل وبودلير وغيرهم والتي غالبا ما يحشو بها خطاباته السياسية ولقاءاته الصحفية، حتى أن كثيرا من المحللين لا يترددون اليوم في وصفه بالفيلسوف. في الحقيقة، هذا راجع للخلفية الأكاديمية التي جاء منها الرئيس، فهو درس الفلسفة في جامعة نانتير لاديفونسNanterre La Défense ، وأكمل شهادة الماجستير في الشؤون العامّة من معهد الدراسات السياسية بباريس، قبل أن يتخرّج من المدرسة الوطنية للإدارة في 2004[3]. ومع ذلك هناك محطتين بارزتين في فهم توجهات الرئيس الحالي. الأولى متعلقة باحتكاكه بالفيلسوف الفرنسي بول ريكور[4] Paul RI Coeur، والثانية متعلقة بموضوع مذكرته للماجستير والتي حملت عنوان "ميكافيلي والحقيقة السياسية والتمثل التاريخي".

على الرغم من غياب أيّ شيء شبيه بالفكر اليوتوبيّ لدى ماكرون كالذي نجده عند ريكور، إلا أن هذا لم يمنع العلماء من البحث في متشابهات أخرى. قدّم الفيلسوف الفرنسي أوليفير أبيل olivier abel بعض الملاحظات المثيرة بشكلٍ خاصّ في هذا السياق، حيث يشير إلى أنّ الموضع الأول للبحث عن خطّ التأثير يكمن في الخطاب السياسيّ لماكرون. ويلفت أبيل انتباهنا إلى التكرار المتعمّد للغاية لماكرون لعبارة "وفي الوقت نفسه" «En même temps» عندما يعلن عن خططه للقيام بأمرين متناقضين على ما يبدو، مثل تحرر سوق العمل وحماية هؤلاء الذين يشغلون وظائف غير آمنة. فبالنسبة إلى أبيل، يتفقُ هذا المخطّط (البلاغيّ/الخطابيّ) تماما مع المسؤوليّة الأخلاقية لدى ماكرون المستوحاة من

ريكور. إن تأثر ماكرون ببول ريكور بدا واضحا أيضا من خلال اختياره لوزراء من مختلف أنحاء الطيف السياسيّ، لقد أرادَ ماكرون هذا الفعل لترميز الوساطة فيما فرنسا مقسّمة بشأنه الآن، وأودّ القول إنّ ذلك نهج ريكوريّ للغاية[5].

في أحد اللقاءات الصحفية، وصف ماكرون فترة رئاسته بكوكب المشتري، وهنا يبرز تأثر الرئيس بالمدرسة الواقعية، لاسيما بأحد أكبر فلاسفتها نيكولا ميكيافيلي[6] Nicolas Machiavelli (1469-1527)؛ الذي كان موضوعه في مذكرته للماجستير. ليس هذا مجرد افتراض، فماكرون نفسه أعلن صراحة وقت تعيينه في وزارة الاقتصاد، لصحيفة نيويورك تايمز The New York Times أن دراساته عن الفيلسوف الإيطالي مكنته من البقاء في عالم السياسة[7]. من يعرف ميكيافيلي، فهو من دون أدنى شك، يفهم "كيف أن الغاية تُبرر الوسيلة"، ويفهم الطباع والخصال الماكرة التي على الحاكم أن يتحلى بها؛ فوفقا لميكيافيلي، الدولة الناجحة والقوية هي التي يكون الحاكم فيها متقلبا وفقا للظروف والمقتضيات التي يفرضها العمل السياسي، وعلى سبيل المثال،لابد أن يكون الحاكم بخيلا و كريما بحسب الموقف الذي يوضع فيه، كما أن عليه التخلص من الأخلاق والتقاليد والبدع والدين، ومع ذلك حين يتحدث إلى جماهيره وشعبه لابد أن يُظهر لهم جانبه الطيب والمُتخلق، على الرغم من أن سياسته تكون عكس ذلك.

ثانيا: الخلفية السياسية لماكرون.

تلقى ماكرون تنشئته السياسية في أحضان الحزب الاشتراكي الذي انخرط فيه منذ 2001 بعد أن تشبع بالأفكار السياسية اليسارية منذ نعومة أظافره، ليكون بذلك عضوا نشيطا وبارزا في الحزب الاشتراكي الفرنسي. ويُعد لقاءه بالرئيس الأسبق فرانسوا هولاند نقطة تحول في مشواره السياسي، حيث دعم ماكرون فرانسوا هولاند في الانتخابات الرئاسية 2012 والتي فاز بها هذا الأخير، وكمكافأة له على ذلك عينه الرئيس هولاند في منصب الأمين العام للإليزيه في 2012، ثم وزيرا للصناعة والإقتصاد في حكومة ايمانويل فالس في2014 [8].

في أفريل 2016 أطلق ماكرون حزبا سياسيا جديدا أطلق عليه حركة إلى الأمام. فضّل ماكرون أن يطلق على حركته "إلى الأمام[9]"En Marche لفظ "الحركة السياسية" بدلاً من "حزب سياسي"، كون تشكيلها لم يكن مبنياً على أيديولوجية أو مبادئ سياسية، مثل الجمهورية والاشتراكية، بدلا من ذلك

كان يقوم على المساواة والرغبة في التغلب على الانقسامات القديمة لصالح التقدم نحو قيم جديدة، والتي لم يتم التعرف عليها بعد، والتي من الضروري الوصول إليها بالسير التدريجي "إلى الأمام". ومع ذلك، أثبتت السنة الأولى من رئاسته أنه ليس زعيمًا وسطيًا ولا زعيمًا طليعيًا، ولكنه بالأحرى نيوليبرالي قديم الطراز يميل إلى اليمين، وصاحب خطاب سياسي متطرف، لأنه يستخدم "مصطلحات مخيفة" و"غير متسامح تجاه أي شيء لا يخصه".

المحور الثاني: الإسلام والمسلمين في الخطاب السياسي للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

الفرق بين الخطاب السياسي، وغيره من الخطابات الأخرى، أنه ليس خطابا عفويا أو تلقائيا، يرسله صاحبه على سجيته ليعبر به عن انفعالاته، بل هو خطاب مصنوع، أُعِدّ إعدادا متقنا، ليؤثر في الجمهور ويقنعه، ويمثل نوعا آخر، من تسلط السلطة على الجماهير. يستكشف هذا المحور موقع المسلمين في الخطابات السياسية لماكرون.

أولا: المرشح الرئاسي ماكرون وخطاب الحملة الإنتخابية

أُعتبر ايمانويل ماكرون Emmanuel Macron في انتخابات 2017 أقل المرشّحين شعبوية.لا يقوم خطاب ماكرون على الانقسام بين الناس والنخبة أو بين المواطنين والأجانب، إنه بالأحرى اقتراح عام للتعاون بين مجموعة متنوعة من الناس، وهو يعمد على مخاطبة الفرنسيين دون تمييز: ((ما نريده ليس جمع اليسار، ولا جمع اليمين، بل جمع الفرنسيين! هذا هو مشروعنا!))[10] (خطاب فرساي2017).فيما يتعلق بالعلمانية وعلاقتها بالإسلام، دعا ماكرون إلى إيجاد تفسير أقل تطرف للعلمانية الحالية، ودعا المجتمع إلى التسامح، واعتبر الإسلام جزءا من الهوية الفرنسية، جاء ذلك في خطاب في موتواليتييه Mutualité في 12 جويلية 2016، على النحو التالي: ((نعم، للهوية الفرنسية جذور،ولكن في وسطنا، هناك ملحدون، كاثوليك، بروتستانت ويهود ومسلمون، وكلهم جزء من الهوية الفرنسية.هذه هي هويتنا)).وفقا لماكرون، العلمانية ليست قيمة لا تحمل أي معنى، لكنها قيمة تهدف إلى حماية "الهوية المغلقة" لكل فرد، مما يسمح له –بواسطتها- التعريف والتعبير عن نفسه. بهذا المفهوم، تصبح هوية المسلم هوية محفوظة داخل المجال العام للدولة، إلا أن ماكرون يُضيف لها شرط آخر، ألا وهو "في إطار الحدود التي يمنحها له القانون"؛ ويقصد بها، قانون حظر الحجاب في المدارس العمومية وقانون حظر النقاب في المجال العام[11].

فيما يخص الهجرة، كان لحركة "إلى الأمام" مواقف ليبرالية ومتسامحة تجاه الهجرة. حاول ماكرون التأكيد على الإسهام الإيجابي للمهاجرين على الاقتصاد الوطني، بعكس الأحزاب اليمينية

التي نظرت إليها بتوجس وغضب. حاول ماكرون أيضا، التفرقة بين الإسلام والإسلاميين المتطرفين، وكرّر مرارا في خطاباته أن فرنسا ليست ضد الإسلام، بل ضد الإسلامويين المتطرفين. في خطاب ايمانويل ماكرون في موتواليتييه Mutualité بتاريخ 12 جويلية 2016، قال: ((لا توجد حرب بين فرنسا والإسلام، الحرب هي مع الجهاديين وداعش، وهؤلاء ليسوا هم الإسلام))[12].

على العموم، أظهرت حملة إيمانويل ماكرون خطابا مُعتدلا حول الإسلام، سواءا من حيث اللغة الخطابية التشديدية على ضرورة الفصل بين الإسلام والإرهاب، أو في التصور المعتدل للعلمانية؛ بوصفها مفهوما وُضِع لدعم وحماية هوية الأمة الفرنسية، وفي ذات الوقت، اعتبار المهاجرين من مختلف الأعراق والثقافات الأجنبية كإضافة وإثراء لهوية فرنسا. نشير إلى أن هناك بيان واحد مثير للجدل من طرف ماكرون في مونبولييه Montpellier في 18 أكتوبر 2016، حين قال: ((مهمتنا ستكون صعبة وستستغرق وقتا، ومع ذلك، سيكون المسلمون الفرنسيون في النهاية أكثر فخرا بأن يكونوا فرنسيين من أن يكونوا مسلمين))[13].بيان ماكرون المثير للجدل، انطوى على شك حول قدرة المهاجرين وخاصة المهاجرين المسلمين على الاندماج في المجتمع الفرنسي، ومن ناحية أخرى طرَحَ فكرة الهويتين المتصارعتين (الهوية العلمانية والهوية الدينية)، ووجود هوية أسمى وهوية أدنى، هذا الطرح، نجد امتداداته في الفكر الكولونيالي. يضاف إلى هذا، تصريحاته حول خطته نحو إعادة تنظيم الإسلام في فرنسا، التي اتسمت بنوع من الغموض، لاسيما في حديثه عن استحداث إسلام فرنسي، متصالح مع اللائكية[14].

يُمكن القول، أن الموقف المتسامح السابق الذي أبداه إيمانويل ماكرون تجاه مسلمي فرنسا، كان مجرد استراتيجية إنتخابَوِية صرفه، تهدف لإستمالة أصوات الناخبين المسلمين، بدليل أن مواقف ماكرون وتصريحاته بعد نجاحه في الإنتخابات وتسلّمه رئاسة الدولة، أصبحت تنحو وتقترب من أجندة اليمين واليمين المتطرف. يمثل الناخبون المسلمون 1.5 مليون ناخب أي ما يعادل 3.75٪ من مجموع الفرنسيين الناخبين (الإحصاء يعود لسنة 2007)[15]، يصبح هذا الرقم مهمًا عندما تكون أصوات المسلمين متجانسة، أي لنفس المرشح.مع أن الحديث عن وجود "الصوت المسلم" هو موضوع شائك في حد ذاته، لأنه يفترض أن المسلمين –جميعا- يميلون إلى اختيار نفس المرشح، وأنّ لهويتهم الإسلامية بمعزل عن تأثيرات عوامل أخرى، هي العامل الوحيد الذي يفترض به تحديد أصواتهم الإنتخابية، وهو طرح يرفضه الكثير من الباحثين. وفقاً لدراسة أجراها "معهد الاستطلاع الفرنسي" IFOP، في عام 2012، حصل المرشح الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية، "فرانسوا هولاند" François Hollande على 86%من أصوات الناخبين المسلمين. وقد مكّنته تلك الحصة غير المتناسبة من

أصوات المسلمين، من الفوز على منافسه، مرشح يمين الوسط "نيكولا ساركوزي"، الذي خسر بعد حصوله على 48.4%من الأصوات[16].في رئاسيات 2017، ووفقا لاستبيان آخر أجراه نفس المعهد IFOP، أظهر فيه أن 92% من الناخبين المسلمين صوتوا لصالح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في سنة 2017[17]. هذه النسب يُمكن أن تؤكد ولو جزئيا، فرضية، أن الناخبين المسلمين في فرنسا هم "مخزون من الأصوات" الضرورية في الانتخابات،وبالتالي نتمكّن من تفسير النهج المعتدل الذي سار عليه ماكرون سابقا، أثناء حملته الانتخابية.

ثانيا: التحريض على الكراهية في خطاب الرئيس الفرنسي ماكرون.

على الرغم من المواقف الإيجابية التي أبداها ماكرون تجاه المسلمين في سياق حملته الانتخابية، والوعود التي قطعها بمحاربة التمييز الممارس ضدهم، إلا أن سياسته بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية، اختلفت اختلافا كبيرا، ويُجمع المراقبون على أن سياسة ماكرون هي سياسة معادية للإسلام. اعتبر المدير التنفيذي لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" Human Rights Watch "كينيث روت"Kenneth Root أن الرئيس ايمانويل ماكرون "خيب الآمال" بعد سنة من انتخابه رئيسا لفرنسا؛ في إشارة لتناقض مواقفه مع ما تضمنته حملته الإنتخابية من مواقف تتوافق مع قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان[18].

اعتمد ماكرون بعد نجاحه في رئاسيات 2017، على خطاب يميني محافظ حول الهوية والهجرة. على سبيل المثال ، قام بإدراج مسألة "الهجرة والهوية" في النقاش الكبير الذي أعقب حركة السترات الصفراء التي كانت ترتكز على مطالب اجتماعية واقتصادية بالأساس، واقترح اعتماد نظام الحصص لاستقبال المهاجرين. وللتذكير، فإن النظام السنوي للحصص لم يكن ضمن البرنامج الانتخابي لماكرون الذي رفض سابقا هذا المسار. كما أن الرئيس الفرنسي في آخر خطاب له لحركة السترات الصفراء، تعمّد إدراج موضوع الإسلام السياسي، واعتبر أن الإسلام السياسي يمثل تهديدا ويسعى للانعزال عن الجمهورية[19].

إن إدراج قضية الإسلام ضمن النقاش الكبير للسترات الصفراء، أُريد به إعادة توجيه أنظار الفرنسيين من المشاكل الحقيقية التي تمر بها البلاد إلى مسألة ثقافية وهمية، وهذا بهدف تغطية عجز الطبقة السياسية عن إبداع حلول للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها فرنسا[20]. يقترح الأنثروبولوجي إيمانويل تيراي Emmanuel Terai استخدام مفهوم "الهيستيرية السياسية"Political hysteria[21] لشرح سياسات فرنسا تجاه الإسلام. ويقصد بها أنه عندما تواجه

جماعة مشكلة جسيمة لا تتوصل إلى حل لها، فتشعر بالتهديد والعجز معا، قد تغويها فكرة الهروب، فتبرك صورة مشوهة واستيهامية من الحالة الواقعية العاجزة أمامها. وتستبدل بالمشكلة الواقعية التي لا تنجح بحلها مشكلة وهمية وخيالية يتم بناؤها بحيث يمكن معالجتها بمصادر الخطاب وحدها وبمجرد الإشتغال على الرموز. وبما أنه من الممكن دائما الحديث واللعب بالرموز، تستطيع الجماعة بيسر أن تمنح نفسها إحساسا أنها تغلبت على الصعوبة، لتبدأ العيش من جديد كما في السابق[22].

اشتهر ماكرون بابتكاره الاصطلاحي فيما يتعلق بقضية الإسلام؛ ففي 3 أكتوبر 2019، وعلى إثر الهجمات التي طالت أربعة أفراد من الشرطة الفرنسية الذين قُتلوا في مقر شرطة باريس، أشار ماكرون في خطاب له هناك، بأن : ((المجتمع اليقظ؛ هذا ما يجب علينا بناءه))، Une société de vigilance, voilà ce qu'il nous revient de bâtir[23]")) تعني هذه العبارة المنمّقة "المجتمع اليقظ" Une société de vigilance ، في الواقع، مراقبة معادية ودائمة وموجّهة حصريًا إلى المشتبه بهم دائما، وهم المسلمون، بما في ذلك، أولئك الذين يحترمون القانون والمسالمين. وفي خطابه دعا ايمانويل ماكرون موظفي الدولة على المشاركة في اكتشاف التطرف العنيف[24]؛ في أماكن العمل، في المدارس، ودور العبادة، أو بالقرب من المنزل، لقد كان الهدف هو أن يكون المجتمع يقظًا لمثل هذه الحوادث[25].

مصطلح آخر مثير للجدل أطلقه ايمانويل ماكرون، وهو مصطلح "الإسلام الإنفصالي" séparatisme islamiste، قصد به ماكرون أن المسلمين يعيشون في مجتمع منفصل داخل المجتمع الفرنسي، فهم يعمدون العيش في غيتوهات[26] Ghetto مُنغلقة لها ثقافتها الخاصة وقيمها الخاصة، تعزل نفسها عن ثقافة وقيم المجتمع الفرنسي. وكما أوضح ماكرون: "الإسلام الانفصالي يتعارض مع الحرية والمساواة، ومع مبدأ عدم تجزئة الجمهورية والوحدة اللازمة للأمة[27]"، وهذا يعتبر شكلا من أشكال الوصم السلبي للمسلمين.

"مكافحة الطائفية" Anti-sectarisme، هو الآخر مصطلح تكرر كثيرا في فترة رئاسة ايمانويل ماكرون. في أكتوبر ونوفمبر 2019، بينما كانت الأحزاب السياسية الفرنسية تستعد للانتخابات المحلية لربيع 2020، ثار جدل حول "قوائم الأحزاب الطائفية" listes Commautaristes؛ وهي أحزاب يُشار إليها على أنها مصممة للدفاع عن مصلحة مجموعة معينة دون أخرى، أو أنها في مصلحة أقلية معينة ضد مصالح الأغلبية. هوجمت هذه القوائم بالفعل، لأن المسلمين كانوا على رأسها، أو أنّ مرشّحيهم لم يُخفوا انتمائهم إلى الإسلام. النقاش كان يركز في المقام الأول على حزب اتحاد الديمقراطيين المسلمين الفرنسيين[28] L'Union des démocrates musulmans français. في جوان

2019، اقترح وزير العمل جيرالد دارمانين Gérald Darmanin تمديد "التزام الحياد ليشمل جميع المسؤولين المنتخبين المحليين"، لأجل "الدفاع عن الجمهورية" من خطر "القوائم الطائفية". في 8 نوفمبر 2019، قدم رئيس حزب الجمهوريين في مجلس الشيوخ برونو ريتايو Bruno Ritaio مشروع قانون "لضمان احترام قيم الجمهورية في مواجهة التهديدات الطائفية"، وفقًا لمشروع القانون، فإن الأحزاب التي لديها "نية الترشح للانتخابات بهدف تقويض وحدة الجمهورية ستحرم من التمويل وتستبعد من الانتخابات". يقوم مشروع القانون بأكمله على مفهوم غامض للغاية؛ حيث لا يوجد ذكر من الجهة /أو كيف سيتم تقييم هذه "النية "[29]. وعلى الرغم من أن ماكرون رفض أي حظر لهذه القوائم خلال مؤتمر رؤساء البلديات الفرنسيين في 19 نوفمبر 2020، إلا أنه شدّد على أن الحكومة ستحارب "الإسلام السياسي" الذي له مشروع الانفصال عن الجمهورية ". وفي الختام ، وإن لم يذهب رئيس الدولة إلى حد حظر هاته الأحزاب، إلا أنه شارك في تغذية الخطاب المعادي للإسلام حول "قوائم الأحزاب الطائفية"

المحور الثالث: سياسات الإسلاموفوبيا في عهد ماكرون: نحو شرعنة العداء.

على الرغم من أن الاعتداءات الجسدية ضد الأفراد المسلمين وممتلكاتهم قد انخفضت بشكل كبيرمقارنة بسنة 2015 و2016، إلا أن القوانين الفرنسية أصبحت أكثر قمعا من أي وقت مضى. فيما يلي نستعرض مجموعة من القوانين التي أستصدرت في فترة رئاسة ماكرون.

أولا: قانون مكافحة الإرهاب الجديد "سيلت" SILT.

في 30 أكتوبر 2017 اعتمد البرلمان مشروع قانون قدمته الحكومة يستحدث إجراءات جديدة لمكافحة الإرهاب ضمن القانون العادي. زاد القانون سلطات وزير الداخلية ومديري الشرطة في المناطق التي تمكنهم من فرض إجراءات إدارية على الأفراد في الحالات التي لا تتوفر فيها أدلة كافية لفتح تحقيق جنائي. ومن بين هذه الإجراءات تقييد حرية التنقل، وتفتيش المنازل، وإغلاق أماكن العبادة، وإقامة مناطق أمنية يُسمح فيها للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بممارسة صلاحيات معززة فيما يتصل باستيقاف الأشخاص وتفتيشهم. ولا يتطلب القانون من مديري الشرطة الحصول على إذن قضائي إلا في حالة التفتيش[30]. انتقد "ديوان المظالم الفرنسي"، "اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان"، وائتلاف كبير من المنظمات غير الحكومية قانون أكتوبر 2017 لمنحه السلطة التنفيذية صلاحية تقييد حرية العبادة، التجمع، والحركة، والحق في الخصوصية دون ضمانات قضائية كافية. وأشارت "اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان" أن الشبان

ممن يظهر أنهم من الأقليات ممثلون تمثيلا زائدا في عمليات تفتيش الشرطة، وأن احتمال توقيفهم على يد ال شرطة أكبر بـ20 ضعفا منه، لدى أفراد أغلبية السكان[31].

تتضمن خطة ماكرون لمكافحة الإرهاب، بُعدين أساسين[32]:

1. "مكافحة التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب (يتم مراقبة هؤلاء الأفراد ومقاضاتهم، إذا ثبتت خطورتهم)".
2. "مكافحة الانفصالية Commautarisme، والممارسة المتطرفة للدين، التي تجعل الإسلام يُصبح خارج الجمهورية".

ربط ماكرون ووزير الداخلية كريستوف كاستانير Christophe Castaner الإرهاب بالسلوكيات والثقافة الإسلامية المعتادة (مثل اللحية والصلاة خمس مرات اليوم ، تناول الطعام الحلال ، وعدم مصافحة الجنس الآخر ، وما إلى ذلك).إذا كان المبدأ الأول (مكافحة التطرف العنيف) يتوافق مع الإجراءات الدولية المتبعة للحفاظ على النظام العام (مع أنه يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان وفي نفس الوقت غير فعّال) ، فإن المبدأ الثاني (مكافحة الإنفصال الإسلامي) غامض وغير واضح ويهدد حقوق وطريقة عيش المواطنين الفرنسيين المسلمين. اشكالية "الإنفصالية" هي أنها لا ترتبط بأي نوع من الجرائم، وعلى سبيل المثال؛ إذا كانت هناك جريمة جنائية، فيمكن محاكمة المجرمين. إذا لم يكن هناك مجرم أو جريمة ولا أحد يتأذى، إذن ما هي مشكلة أن تكون "انفصاليا"؟. في الواقع ، يدمج مصطلح "الانفصالية" نطاقًا واسعًا من المعاني والمصطلحات التي لا تساعد على فهم قضية التطرف أو الإرهاب، من بينها: الإسلام السياسي ، المجتمع الإسلامي الموازي[33]، الاسلاموية ومكافحة الطائفية والاقتصاد الموازي وعدم المساواة بين المرأة والرجل، قوانين الشريعة فوق قوانين الجمهورية ...، هذه التعبيرات غامضة و تستهدف أسلوب حياة ديني وليس علماني[34].

ثانيا: قانون الهجرة الجديد في 1 أوت 2018.

يشجع القانون الجديد "من أجل هجرة خاضعة للرقابة، وحق لجوء فعال واندماج ناجح" pour une immigration maîtrisée, un droit d'asile effectif et une intégration réussie على الهجرة الاقتصادية التي يمكن أن تمد السوق بالقوى العاملة اللازمة والرخيصة، وهو ما يتوافق مع نهج ماكرون الليبرالي الجديد. من جهة أخرى يسهل القانون الجديد طرد المهاجرين الذين لا تحتاج إليهم فرنسا، تبرر حكومة إيمانويل ماكرون هاته السياسية؛ بكون "الإنسانية والبرغماتية أمران لا يتعارضان"[35].على الرغم من الجدل الدائر حول هذا القانون ، إلا أنه لم يجرِ تغييرات كبيرة على

قانون الهجرة السابق، ويمكن اعتباره يركز على اتجاه أكثر "حزما" للهجرة غير الشرعية، من خلال عملية فرز المهاجر الجيد و المهاجر الغير الجيد، وذلك اعتمادًا على معيار الجنسية أو الحالة الإدارية لطالب اللجوء في فرنسا. من ناحية أخرى، يهدف القانون لتعزيز النهج البرغماتي للهجرة من خلال تسهيل وتسريع إجراءات الحصول على الجنسية "لهجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة" وتسريع إندماجهم في سوق العمل (المادة 41 تسهل شروط إقامة العمال ذوي المهارات العالية أو الطلاب الأجانب أو الباحثين). من دون إغفال أيضا، سياسة الطرد والردع التي عززها قانون حكومة ايمانويل ماكرون[36].

انتقد أمين المظالم الفرنسي ومفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمات غير الحكومية القانون لتقويضه الوصول إلى اللجوء؛ من خلال إضعاف حقوق الاستئناف والضمانات للأشخاص الخاضعين لإجراءات اللجوء السريعة[37]. يتضمن القانون تقليص مدة دراسة طلب اللجوء إلى 6 أشهر بدلاً من عام في القانون الحالي، ما يستوجب تقليص مدة تقديم الطلبات من 120 يوماً إلى 90 يوماً، وبالتالي تسريع عمليات الترحيل. كما يتضمن القانون الجديد زيادة مدة الاحتجاز القصوى إلى 90 يوماً، وصولاً إلى 135 يوماً في حال الاعتراض. واعتبرت جمعيات مساعدة المهاجرين أن التدابير الأساسية في النص تُيَسّر عمليات الطرد[38]. هذا إلى جانب أن القانون لم يحظر احتجاز الأطفال المهاجرين، رغم إصدار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 6 قرارات بأن فرنسا تنتهك حقوقهم بهذا الاحتجاز[39].

لتعزيز النهج البرغماتي للهجرة -وعلى خلفية النقاش الكبير مع السترات الصفراء-، اقترحت حكومة ماكرون إعتماد "نظام الحصص وهذا لسيطرة أكبر على الهجرة غير الشرعية في البلد، وعلى الرغم من التوقيت الذي طُرح فيه الموضوع، أو الأسباب التي دفعت إلى طرحه، تتعزز الرؤية بشأن ماكرون؛ بأنه ليس كما يصف نفسه ليبرالي تقدمي بل يميني تقليدي ينحو نحو أجندة اليمين المتطرف.ترى سيلفي غيوم ، نائبة رئيس البرلمان الأوروبي وعضوة في مجلس إدارة المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسيةOFPRA، أن فكرة تأسيس "هجرة الحصص" يتكرر طرحها بانتظام من قبل النخب الفرنسية كحل لإدارة تدفقات الهجرة[40]. برزت فكرة الهجرة الإنتقائية على نحو أوضح من خلال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy؛ فقد طرح عندما كان وزيرا للداخلية، في عهد الرئيس جاك شيراكJacques Chirac ، فكرة تنظيم الهجرة وجعلها وفق حاجات فرنسا[41].ومع ذلك فإن تطبيق هذا الإجراء يتم استبعاده على أرض الواقع لكونه غير دستوري وغير فعال.

المجلس الدستوري الفرنسي في سنة 1993، رأى أن تحديد الحصص في الهجرة، لا يتعارض فقط مع الدستور الفرنسي ولكنه أيضا يتعارض مع الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها فرنسا.علاوة على ذلك ،وعلى إثر رغبة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي تطبيق هجرة الحصص في عام 2009، عاد المجلس الدستوري للنظر في المسألة، وأعتبر أن هجرة الحصص إلى جانب كونها إجراء غير فعال فهي غير قابلة للتطبيق أيضا[42].إن تطبيق "هجرة الحصص"، يتعارض مع المبادئ والقيم التي تأسست عليها الجمهورية الفرنسية، لأنه يعني أنه ستكون هناك دولا مفضلة في الهجرة، أكثر من غيرها، وسيطرح السؤال لماذا؟ أو ما هو المعيار؟ الذي يدفع فرنسا إلى استقبال المهاجرين من بلد دون الآخر؟ هل هو معيار ديني، أم عرقي، أم اقتصادي..الخ، ومن ثم كيف يمكن التوفيق بين هذا "التصنيف" والحقوق الأساسية، وعلى وجه الخصوص مبدأ "المساواة أمام القانون دون تمييز في الأصل أو العرق أو الدين" المنصوص عليه في المادة الأولى من الدستور الفرنسي؟ هل سيكون من الضروري ، منع لم شمل الأسرة بشكل شرعي وبالتالي تدمير حياة الأسر؟ مما يتعارض مع ديباجة دستور عام 1946 ، والتي يشير إليها دستور عام 1958: "توفر الأمة للفرد والأسرة الشروط اللازمة لتطورهم ...". إن "هجرة الحصص" لا تتوافق مع المبادئ الدستورية لفرنسا ولا مع التزاماتها الأوروبية والدولية، ومع ذلك يعزم ايمانويل ماكرون مواصلة السير على هذا النهج[43].

ثالثا: أمننة الحجاب الإسلامي.

في 15 أكتوبر 2019، أقدم اليميني المتطرف جوليان أودول Julian Odol على طرد امرأة محجبة كانت ترافق مجموعة من التلاميذ الذين حضروا اجتماع المجلس الإقليمي بمنطقة "بورغون-فرانش-كونتي" Région Bourgogne-Franche-Comté، وهذا بعد أن شتمها وطالبها بخلع حجابها باسم "المبادئ الجمهورية والعلمانية". أثارت هذه الحادثة مناقشات وتصريحات واسعة داخل المجتمع الفرنسي وداخل مختلف الأحزاب السياسية. حاول ايمانويل ماكرون إنهاء الجدل الدائر، معتبرا أن ارتداء الحجاب في الأماكن العامة أمر لا يخص الدولة، ومع ذلك، لم ينف حق الدولة في منع الحجاب في الخدمات العامة وفي المدرسة وأثناء تعليم الأطفال. وعلى الرغم من خطاب ماكرون الذي بدا معتدلا في ظاهره، إلا أن عديد المراقبين رأوا في خطابه وتصريحه، شيئا من التحريض على الكراهية، لاسيما حينما اعتبر، أن: "في بعض الأحياء تستخدم بعض النسوة، الحجاب كرمز لقطع الصلة بالجمهورية". السؤال الذي يجب أن يُطرح؛ من هنّ هؤلاء النسوة؟ هل يمكن التفرقة بينهن وبين النساء المعتدلات؟ ما هي المعايير في ذلك؟ هل يمكن أن تصبح كل النساء المحجبات معرضات لتُهمة الانفصالية وقطع الصلة بالجمهورية؟.

على الرغم من غموض موقف ماكرون تجاه قضية الحجاب في فرنسا، إلا أن شخصيات بارزة في حكومة ايمانويل ماكرون لها مواقف معادية من الحجاب الإسلامي، مثل وزير الداخلية الفرنسي كريستوف كاستانرChristophe Castaner، الذي صرح في وقت سابق من ديسمبر 2017: ((أن الأمهات اللواتي يرافقن أطفالهن في الرحلات المدرسية يجب ألا يُسمح لهن بعرض الرموز الدينية (أي الحجاب))). وزير التربية جان ميشال بلانكير jean-michel blanquer أيضا، كرر في مناسبات عدة أن الحجاب غير مرحب به في فرنسا، وبالمثل، فإن العديد من نواب حزب ماكرون أظهروا كرههم للحجاب وربطوا الحجاب بالتطرف والإسلام السياسي[44].

تميزت فترة رئاسة ماكرون بتعزيز التوجه نحو ربط الحجاب بالتهديد الأمني، وهو توجه جديد بدأ مع فترة رئاسة نيكولا ساركوزي، وتعزز مع رئاسة فرانسوا هولاند ويتعزز أكثر مع الرئيس الحالي. في حين، كان الخطاب السياسي السابق ينظر إلى الحجاب كرمز على دونية المرأة وسيطرة الرجال على النساء، باتت المرأة المسلمة تُعامل في الخطاب الحالي من "ضحية" إلى "إرهابية محتملة" ومصدر تهديد ممكن[45]. في 23 جوان 2019 ، دخلت مجموعة من النساء من مدينة غرينوبلGrenoble(جنوب شرق فرنسا) إلى حوض السباحة بالمدينة، مرتدين البوركيني من أجل المطالبة بحق السباحة بهذا الزي، حيث أن معظم المسابح البلدية بفرنسا لا تسمح بالبوركيني، انتهت الحادثة بغلق المسبح ورفض حق الفتيات بالدخول. معظم المجلات والقنوات التلفزيونية الفرنسية تحدثت عن الحادثة ووصفتها بكونها "عملية استفزازية" يديرها مجموعة من النشطاء السياسيين و"مجموعة من النساء المسلمات الأصوليات"، الحكومة الفرنسية هي الأخرى شاركت نفس الرأي. وزير الداخلية لوران نونيزLaurent Nuñez في مجلس الشيوخ وصف الحادث بأنه "استفزاز سياسي" يهدد القيم الجمهورية الفرنسية، وأكد أن البوركيني ممنوع بسبب النظافة وقضايا أمنية. كما صرح :((يمكنكم الوثوق بتصميمنا على استئصال هذه الأنواع من "الأفعال الانفصالية" Repiscommunautaires)) . هذه الحرب الشرسة التي يقودها السياسيون الفرنسيون ضد البوركيني حرب غير قانونية، ولابد أن نأخذ بعين الإعتبار أن مجلس الدولة الفرنسي Conseil d'Etat في قراره الصادر في 26 أوت 2016 اعتبر أن حظر البوركيني يشكل انتهاكًا خطيرًا وغير قانوني للحريات الأساسية[46].

في عام 2019 ، أقرّ أعضاء البرلمان الفرنسي العديد من مشاريع القوانين التي تهدف إلى تقييد حريات المسلمين، وحظر الحجاب في عدد من الأماكن. نذكر منها: مشروع قانون 9 جويلية 2019 لضمان الحياد الديني للأشخاص المساهمين في الخدمة العامة للتعليم، تمت صياغة مشروع هذا

القانون من قبل مجلس الشيوخ[47].مشروع قانون 15 أكتوبر 2019 لحظر ارتداء ملابس البوركيني في حمامات السباحة المفتوحة، وحظر أي تمييز بين الجنسين فيما يتعلق بساعات العمل، تمت صياغة مشروع القانون هذا من قبل مجلس الشيوخ[48].مشروع قانون 6 نوفمبر 2019 لحظر ارتداء الملابس أو الرموز التي تدل صراحة على الانتماء الديني في الرحلات المدرسية وأثناء الأنشطة المدرسية، تمت صياغة مشروع القانون هذا من قبل الجمعية الوطنية[49].

المحور الرابع: الإسلاموفوبيا وماكرون: نحو إسلام بديل.

حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الثمانينيات إنشاء نوع من الإسلام الخاص بفرنسا، بهدف مزدوج يتمثل في دمج الأقلية المسلمة في البلاد ومحاربة التطرف الإسلامي. كان الهدف هو خلق إسلام يتوافق مع القيم الوطنية، ولا سيما العلمانية، وهو محصن ضد التفسيرات الراديكالية. إلا أن المحاولات السابقة لإنشاء نوع من الإسلام الفرنسي Islam of France - تحويل الإسلام في فرنسا إلى إسلام فرنسا - كانت متشابكة بشدة مع بلدان أصل المسلمين الفرنسيين.

أولا: في مفهوم "الإسلام الفرنسي".

إن تعبير الإسلام الفرنسي يعني "إسلاما مندمجا تماما في قيم الجمهورية، في احترام تام لقوانينها ومؤسساتها، وليس دينا موجها عن بعد، من لدن القوى الأجنبية التي تمول المؤسسات الدينية بغرض فرض تأثير يكون منافيا للقيم الفرنسية[50]. كان الحل الذي افترضته الحكومة الفرنسية لتحقيق اندماج كامل وصحيح للجالية المسلمة في الدولة، هو إعادة هيكلة للإسلام، وتنظيم علاقته بالجمهورية، لاسيما أن المسلمين الفرنسيين يعانون أزمة تمثيل؛ نتيجة الإنقسامات الإيديولوجية والثقافية بين مكوناته المختلفة[51]،

في عام 1990، أطلق بيير جوكسPierre JOXE " وزير الداخلية، مجلس التفكير حول الإسلام في فرنسا (CORIF)، المكلف بتقديم اقتراحات بغية تنظيم ديانة المسلمين. بعد ذلك، وفي عام 1999 نجح وزير الداخلية آنذاك بيير شوفينمو Jean Pierre CHEVENEMENT "في نوفمبر 1999 بعقد مشاورات على نطاق واسع، جمعت كل الإتحادات الإسلامية والجوامع الكبرى وعددا من الشخصية. وقد أجلت الإنتخابات المقررة في جوان 2002 إلى ربيع 2003، بسبب الإنتخابات الرئاسية، وأكمل نيكولا ساركوزي إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM) والمجالس المحلية للديانة الإسلامية (CRCM) بالتزامن مع الإقتراعات المنعقدة في الفترة بين 6 و13 أفريل 2003 تمثل التحدي الأساسي في طريق البناء المؤسساتي لإسلام فرنسا، على التقليل من وزن الدول الأجنبية التي غالبا ما

كانت السلطات الفرنسية تلجأ إليها لمساعدتها لضبط رعاياها، وهو ما كان يؤدي إلى التقليل من قيمة تمثيل الأجيال الجديد التي تعدّ نفسها فرنسية وليست "رعايا" هذا البلد أو ذاك. وعلى ما يبدو أن CFCM لم يستطع أن يستجيب لهذا التحدي. كان مقدرا للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" (CFCM أن يمثل الطائفة الإسلامية وأن تأخذ على عاتقها إدارتها، ولكنه اصطدم بانقسامات داخلية ولم يستطع حل المعضلة الشائكة المتعلقة بموارد التمويل، فقد كانت خاضعة للدول أو للمنظمات الخارجية[52].

ثانيا: خطة الرئيس ماكرون لهيكلة الإسلام الفرنسي.

إنّ المحورين الرئيسيين لبناء الإسلام الفرنسي Islam of France في خطة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، هو: "الحد من نفوذ الدول العربية ، مما يمنع الإسلام الفرنسي من الدخول في الحداثة"، وإعادة تنظيم طريقة تمويل المساجد و التركيز على تعليم الأئمة[53]. إن فرض برنامج تدريبي وطني لتدريب الأئمة تماشيا مع العلمانية، يفترض أن الأئمة الذين يبشرون بالكراهية هم في الواقع أجانب. ليس هذا ما هو الحال عليه؛ لقد اكتسبت تيارات إسلامية مثل السلفية زخما في فرنسا. وقال برنارد غودارBernard Godard، المستشار السابق لوزير الداخلية الأسبق جان بيار شوفينمان، والمكلّف السابق بملف المسلمين،((من غير المنطقي أن نقول أن الإسلام المتطرف هو ذلك الإسلام القادم من الدول المغاربية أو أي مكان آخر، نحن بحاجة إلى أن ندرك أنه في فرنسا ، هناك إسلام أصولي فرنسي)). وأضاف: ((أن بعض أخطر الأئمة هم أئمة فرنسيون يقدمون وعظهم بالفرنسية... وأنّ فكرة أنه، إذا اعتنق جميع الأئمة في فرنسا إسلامًا معتدلًا، فلن يكون هناك المزيد من الإرهاب، هي فكرة سخيفة وغير صحيحة)). ينظر الباحثون إلى دوافع الإرهاب على أنها متشابكة وعديدة، ومع ذلك تشير الدروس المستقاة من مكافحة الإرهاب إلى نغماتهم غير الدينية، وبطبيعة الحال هذا لا يعني أن الدين لا يلعب دورا في نشر الأفكار الراديكالية. إن الإرهابيين الفرنسيين الذين كانوا خلف هجمات باريس أو نيس لم يكونوا مسلمين أتقياء ولم يكونوا يحضرون المساجد بانتظام، وهذا على الرغم من إدعائهم أنهم يحاربون باسم الدين. بدلا من ذلك يتشارك الإرهابيون عادة تاريخا من الجرائم الصغيرة ويقضون فترات قصيرة في السجن، أين يتعرضون غالبا لإيديولوجيات متطرفة، كما يتطرف آخرون عن طريق الإنترنت، ولذلك تبدو خطة ماكرون لتدريب الأئمة غير فعالة ومغلوطة من الأساس[54].

الإشكال الثاني الذي تطرحه خطة "الإسلام الفرنسي"، هو مسألة العلمانية؛ التي تفترض أن الدولة لا تملك الحق في التدخل في عملية اختيار أو إدارة أماكن العبادة أو المؤسسات الدينية، وأن التحركات التي تقوم بها الدولة الفرنسية نحو هيكلة الإسلام الفرنسي يُعتبر خرقا للمادة الثانية من قانون 1905، الذي ينص على أن الدولة الفرنسية تترك الحرية الكاملة للمؤسسات الدينية لتدبير شؤونها[55]. يقول أوليفييه روا: ((لا يمكن للدولة أن تتدخل في إدارة الدين أو في تحديد الأسئلة اللاهوتية، ومع ذلك، حاولت الحكومات الفرنسية لمدة 30 عامًا القيام بذلك)). وقال: ((إن المشروع برمته تناقض عميق، حيث تجمع الدولة العلمانية بقوة خطة لإيواء إسلامها القومي)). برنارد غودارBernard Godard أشار أيضا، إلى أن الدولة: ((لا يمكنها دستوريًا استبدال الأئمة السلفيين بالأئمة" المعتدلين "دون انتهاك الحياد الذي تفرضه بموجب قانون 1905)). ناهيك عن أنه كإجراء غير فعال لمكافحة الإرهاب[56].

لقد أثارت قضية التعيينات التي كانت تفرضها الدولة الفرنسية على المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCMعدة إشكالات، وتعتبر قضية تعيين دليل بوبكر إحداها، وحاليا يعود تنصيب الوزير الفرنسي السابق جان بيار شوفينمون Jean-Pierre Chevènementكمدير لمؤسسة من أجل إسلام فرنسا، ليثير انتقادات واسعة، أولا بهويته العلمانية وثانيا بتصريحاته المستفزة؛ اقترح هذا السياسي أنه يجب على المسلم تبني السلطة التقديرية في إظهار دينهم، وأضاف شوفينمون أنه ((بدلاً من المطالبة بالوجبات الحلال، من الأفضل أن تعلن أنك" نباتي"))[57].

لابد من التأكيد أن الغرض من إنشاء هذه الهياكل التمثيلية للإسلام، ليس إيصال صوت المسلمين إلى الدولة الفرنسية، والبحث في قضاياهم ومشاكلهم، بل الغرض منه هو الوصاية على المسلم، وتمثيله، لأن السرد الغربي يتوقع من المسلم "قصوره" وعجزه عن تمثيل نفسه، وهو بذلك يحتاج إلى أن يوضع تحت وصاية الفرد الغربي كي ينمو ويتحدث. ونشير إلى أن التمثيل representationThe؛ هو مفهوم مستقى من الطروحات المابعد الكولونيالية، التي تفترض استمرار علاقة الوصاية بين المستعمِر والمستعمَر، المتحضر والدوني. ينظر الأفراد المسلمين إلى هذه المبادرات القادمة من القمة إلى القاعدة، على أنها تهدف إلى بناء تمثيل فرنسي لهم وتحرم المسلمين من حق التمثيل الذاتي[58]. بالنسبة لبعض المسلمين، قد تبدو فكرة الإسلام الفرنسي التي أوجدتها الدولة وكأنها استمرار للسياسات التي يرونها كأدوات استيعاب تُعيق التعبير الديني، ويعتبرونها تدخلات غير مرغوب فيها تهدف للسيطرة عليهم، وينظر الغالبية منهم لها، كجزء لا يتجزأ من السياسة الاستعمارية لفرنسا[59]politique musulmane de la France .

هناك سبب آخر يجعل المسلمين ينظرون إلى الجهود التي تديرها الدولة بشك. وهو أن خطة الإسلام السياسي، غالبا ما ترتبط في السياق الخطابي للنخب الفرنسية بمدى فعاليتها في مكافحة الإرهاب وليس في انعكاساتها الإيجابية أو حتى السلبية على المواطنين المسلمين. وقد لاحظ أوليفييه روا Olivier Roy الباحث في الإسلام والأستاذ في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا أن الحديث عن خطة الإسلام الفرنسي دائما يتم ربطها بالهجمات الإرهابية وبمحاربة التطرف، ونادرا ما يتم توظيفها في خطاب حول التماسك الاجتماعي، يقول: ((من الواضح دائمًا، أن الإسلام الفرنسي هو ذلك الإسلام المعتدل الذي يعارض الإرهاب[60])). الباحثة الفرنسية الأنثروبولوجية دنيا بوزار Donia Bouzar لاحظت هي الأخرى هذا الربط بين فكرة "الإسلام الفرنسي" و"الإرهاب"؛ وأنه غالبا ما يتم إدراج "إعادة تنظيم الإسلام في فرنسا" في جدول الأعمال السياسي، عقب الهجمات الإرهابية[61].

خاتمة:

لم يجلب انتخاب إيمانويل ماكرون معه رياح التغيير أو –في أقل تقدير- التهدئة لقضية الإسلام في فرنسا، بل على العكس من ذلك، ساهمت سياسته بشكل عام في تعزيز الإسلاموفوبيا البنيوية في فرنسا. إن النهج الاسلاموفوبي الذي اعتمده ماكرون يفسر بعدة أمور؛ أولا الخلفية الفلسفية الميكيافيلية التي هو قادم منها. ثانيا: علاقته الوطيدة بالعائلة الصهيونية روتشيلد ومحيط مستشاريه الذين أحاط نفسه بهم والمعروف عنهم عدائهم للدين أمثال حكيم القروي و جيل كيبل. ثالثا؛ المحطة الأخيرة في تفسير سياسة ماكرون، يكمن مردها إلى تراجع شعبيته في أوساط الشعب الفرنسي ومحاولته لتعزيز حظوظه الإنتخابية في محطات كثيرة، إلى جانب استخدام الاسلاموفوبيا كشماعة تهدف لتعليق كل مشاكل فرنسا عليها، وإلهاء الشعب عن المشاكل الحقيقية للمجتمع والدولة الفرنسية.

لقد أثبتت الدراسة صحة الفروض الثلاثة؛ ففي الفرض الأول الذي يقول؛ "يبرز العداء للإسلام كتوجه سياسي في الخطاب السياسي لدى الرئيس الفرنسي الحالي"، نلحظ تحول راديكالي واضح في خطاب ماكرون، من خطاب "يشجب الكراهية المعادية للمسلمين" إلى خطاب يساهم في "تعزيز الكراهية"، حتى أصبح يبدو أن كل ما يقوله ماكرون أو حتى يُفكر فيه، يدور فقط في فلك "إدانة، تهميش، تشويه" المسلمين. يعتبر الفرض الثاني؛ "تتجسد مؤشرات الإسلاموفوبيا كمخرجات في السياسة العامة للدولة في فترة حكم ماكرون" بدوره فرضا صحيحا. فعلى الرغم من أن الاعتداءات الجسدية ضد الأفراد المسلمين وممتلكاتهم قد انخفضت بشكل كبير مقارنة بسنة 2015 و2016، إلا

أن القوانين الفرنسية أصبحت أكثر قمعا من أي وقت مضى. لاشك أن فرضية ربط الإرهاب بالمسلمين، تعززت أكثر مع ماكرون، وعلى الرغم من سعيه –أحيانا- للتفرقة بين الإسلام الجيد والإسلام السيء أو المسلم الجيد والمسلم السيء، إلا أن سياساته بشكل عام استهدفت (جميع) المسلمين دون استثناء، وهو ما بدا واضحا في سياسة مكافحة الإرهاب، ومشروعه للحد من الهجرة.

فيما يتعلق بالفرض الثالث؛ "هناك علاقة إرتباطية بين الإسلام الفرنسي والإدماج الما بعد الكولونيالي، الذي يستلزم الإدماج القسري للأقليات للحفاظ على الهوية الفرنسية"، أثبتت الدراسة صحته. لقد كان الحل الذي قدمه ماكرون، للخروج من مشكلة "انفصالية المجتمع المسلم" -بحد تعبيره-، يتمثل في الإنتقال من مفهوم "الإسلام في فرنسا" إلى "الإسلام الفرنسي"، وهذا لن يتحقق إلا بإعادة هيكلة المؤسسات الإسلامية وفق تصور علماني، وبجهود فرنسية، في النتيجة، تَظهر خطة ماكرون لتنظيم الإسلام كجزء أصيل من الفكر الاستعماري الذي يُبرر الهيمنة بفكرة " المهمة التمدينية"، لأجل خلق مواطنين صالحين يحملون قيم و"ذات" المُستعمِر. في النهاية نتساءل، هل يُعتبر الاتجاه السياسي المُعادي للإسلام الذي سلكه ماكرون كافيًا للتأكيد على أن الإسلاموفوبيا هي سياسة مُتجذّرة في فرنسا؟وهل يصح أن نطلق وصف "الدولة الإسلاموفوبية" عليها؟!.لاشك أن الجزء الأوسع من هذه المناقشة،يستلزم أن يؤخذ بعين الاعتبار،الماضي الكولونيالي لفرنسا، لاسيما سياساتها العنصرية في الجزائر.

الهوامش:

[1] تعتمد المقالة على تعريف الأستاذ خالد بيضون للإسلاموفوبيا (أستاذ مساعد في جامعة ديترويت ميرسي الأمريكية Detroit Mercy):
(الإسلاموفوبيا هي الخوف والإرتياب من المسلمين من قبل المؤسسات الحكومية، والذي يظهر من خلال سن سياسات معينة، ترتكز هذه السياسات على افتراض مفاده أن الهوية المسلمة مقترنة بتهديد للأمن القومي). أنظر:
Beydoun Khaled A, " Islamophobia : Toward a Legal Definition and Framework " , **Columbia Law Review** ,available on:https://2u.pw/c4NA6, (access date :5 July2020)

[2] الانعزال الإسلامي هو مصطلح استخدمه ماكرون أكثر من مرة، ويقصد فيه أن المسلمين بقيمهم الإسلامية، يعيشون في مجتمع منعزل عن المجتمع الفرنسي، وأن تلك القيم المختلفة التي يحملونها تجعلهم لا يستطيعون الإندماج في القيم الفرنسية.

[3].le figaro, Emmanuel Macron, available on: https://2u.pw/m7gYs, (access date: 5 September 2021).

[4] فيلسوف فرنسي وعالم إنسانيات معاصر ولد في1913 وتوفي في 2015. هو واحد من ممثلي التيار التأويلي، اشتغل في حقل الاهتمام التأويلي ومن ثم اهتم بالبنيوية، و يعتبر ريكور رائد سؤال السرد. أشهر كتبه (نظرية التأويل -التاريخ والحقيقة- الخطاب وفائض المعنى).

[5] Joe Humphreys, Paul Ricoeur: The philosopher behind Emmanuel Macron, available on: https://2u.pw/SOlbf, (access date: 5 September 2021).

[6] يعتبر مكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، أشهر كتبه على الإطلاق، كتاب الأمير، والذي كان عملاً يهدف مكيافيلي من خلاله أن يكتب نصائح للحاكم ، نُشرَ الكتاب بعد موته، وأيد فيه فكرة أن ماهو مفيد فهو ضروري، والتي كان عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية.

[7] Béatrice Bouniol, "Emmanuel Macron, Machiavel et la Renaissance", available on: https://2u.pw/n1jdd, (access date: 5 September 2021).

[8] خرباشي حنان، "محددات السلوك الإنتخابي الفرنسي: دراسة في رئاسيات 2017"، مجلة السياسة العالمية، العدد2، ديسمبر 2018، ص163.

[9]هي حركة سياسية وسطية وليبرالية اجتماعية، فرنسية،أسسها إيمانويل ماكرون في 6 أبريل 2016.

[10]RiberaPablo and José I. Diaz, "Framing populism in France through the 2017 presidential election speeches by the leading candidates", Revista Española de Ciencia Política, Volume 52, p.18.

[11] FirmonasariAprillia, Wening Udasmoro and Yohanes Tri Mastoyo, "Understanding Secularism and National Identity in French Political Discourses", Humaniora, Vol. 32, No. 2, June 2020, p.143.

[12]RiberaPablo and José I. Diaz, "Framing populism in France through the 2017 presidential election speeches by the leading candidates", op.cit, p.19.

[13]FirmonasariAprillia, UdasmoroWening and Yohanes Tri Mastoyo, "Understanding Secularism and National Identity in French Political Discourses", op.cit, p.143.

[14]Pablo Ribera and José I. Diaz, "Framing populism in France through the 2017 presidential election speeches by the leading candidates", op.cit, p.20.

[15] AjalaImene, "The Muslim vote and Muslim lobby in France: Myths and Realities", Journal of Islamic Law and Culture, vol. 12, no. 2,2010, p.88.

[16]Balanche Fabrice, "France Refuses to See Islamism as a Cultural Problem", The Washington Institute*, 13* May 2016, availble on:https://2u.pw/zNj3G.

[17]GourévitchJean-Paul, "Ce que pèse vraiment le vote musulman dans la balance démocratique française", Atlantico, availble on:https://2u.pw/IbFXh, (Access date : 20 July2020).

[18] "منظمة هيومن رايتس ووتش: ماكرون "خيب الآمال""، موقع إيلاف الإلكتروني، أطلع عليه بتاريخ: 8 سبتمبر 2020، على الموقع: https://2u.pw/rlp4h

[19] "الرئيس الفرنسي ماكرون: الإسلام السياسي تهديد للجمهورية الفرنسية"، موقع السياسي الإلكتروني، أطلع عليه بتاريخ: 10 سبتمبر 2020، على الموقع: https://2u.pw/gnC3X

[20]بلينيل إيدوي، من أجل المسلمين، ترجمة عبد اللطيف القرشي، قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2015، ص15.

[21] نشير إلى أن المفهوم ابتكره الباحث التاريخي الهنغاري ستيفان بيبو في الثلاثينات من القرن المنصرم واصفا التيارات القومية في أوروبا الشرقية.

[22] غريش آلان، الإسلام والجمهورية والعالم، ترجمة جلال بدلة، بيروت:دار الساقي، 2016، ص 302.

[23]BourmaudFrançois-Xavier, Préfecture de Paris: Macron veut une «société de vigilance» face à l'islam radical,Le Figaro, 8 octobre 2019 , Available on:https://2u.pw/YKY92, (Access date: 1 September 2020).

[24] إن ماكرون بهذه الصيغة يريد توظيف الشعب الفرنسي ليكون مراقبا لكل الممارسات التي يمارسها المجتمع المسلم هناك، وبالتالي يتفرغ الشعب الفرنسي كله لمحاربة هواجس تدور في فكر ماكرون.

[25]BourekbaMoussa, "Prévenir la radicalisation violente en France: de la 'société de vigilance' à la 'société du soupçon'?", European Eye on Radicalization, 3 January 2020, available on: https://2u.pw/xylMx.

[26] كلمة إيطالية، تعني الكلمة باللغة العربية:المَعزِل؛ تشير إلى منطقة يعيش فيها، طوعاً أو كرهاً، مجموعة من السكان، يعتبرهم أغلبية الناس خلفية لعرقية معينة أو لثقافة معينة أو لدين. يعود أصل الكلمة إلى اسم الحي اليهودي في البندقية الذي تمت إقامته عام 1516، وأجبرت السلطات البندقية يهود المدينة على العيش فيه

[27] أنوزلا علي ، "ماكرون والإسلام الإنفصالي"، أطلع عليه بتاريخ: 1 سبتمبر 2020، على الموقع: https://2u.pw/57Tkc

[28]يترأسه المهندس نجيب أزرقي منذ إنشائه عام 2012 ولا يتجاوز عدد منتسبيه 800 شخص تقريبا. وعلى الرغم من اتهام الحزب، من قبل بعض الساسة الفرنسيين، بأنه طائفي، إلا أنه يشدد على أنه يتوجه إلى الجميع، بغض النظر عن الجنس واللون والدين. ويُدين في برنامجه محاولة الأحزاب السياسية الفرنسية استغلال المسلمين والإسلام لأغراض سياسية.

[29]FortinFrederic, "Interdiction des listes communautaristes: le débat reste ouvert", MCM Presse, 13 November 2019, Available on: https://2u.pw/YyJEw , (Access date: 1 September 2020).

[30] تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2017/ 2018، حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية، لندن، 2018، ص236.

[31]"الإتحاد الأوروبي والشعبويون"، داراسات المدار، شبكة المدار الإعلامية الأوروبية، أطلع عليه بتاريخ: 30 أوت 2020، على الموقع: https://2u.pw/9onVV.

[32]FaytreLéonard, "Islamophobia in France: National Report 2019", European Islamophobia Report 2019, Istanbul, SETA, 2020, p.307.

[33]الكيانات الموازية التي تسعى لتكون بديلًا للدولة والمجتمع بالنسبة لأفرادها، وذلك بهدف الاستحواذ على القوة والضغط على صانع القرار لتلبية طلبات الجماعة.

[34]FaytreLéonard, "Islamophobia in France: National Report 2019", op.cit, p.307.

[35]عميرة عائد ، "قانون هجرة جديدة.. هل تراجعت فرص بقاء المهاجرين في فرنسا؟"، موقع نون بوست الإلكتروني، أطلع عليه بتاريخ 20 أوت 2020، على الموقع: https://www.noonpost.com/content/24358

[36]IntézetMigrációkutató, "Un Coup de bluff: French Migration and Integration Policies under Macron's Presidency", Migration Research Institute, October 2, 2018,p.2.

[37] Human Rights Watch, Union européenne, événement de 2018, available on:https://2u.pw/4jVNN, (Access date: 1 September 2020).

[38] جريدة الوطن، "وماذا عن انتهاكات حقوق الإنسان في فرنسا؟"، أطلع عليه بتاريخ: 5 أوت 2020، على الموقع: https://2u.pw/e5ND3

[39] Human Rights Watch, Union européenne, événement de 2018, available on:https://2u.pw/4jVNN, (Access date: 1 September 2020).

[40]BarbièreCécile, "French debate on settingmigration quotas reopened", translated by Rob Kirby, Special Report, Migration and Security: Snapshots Across a Divided Europe, Euractiv, 18 - 22 February 2019, p.5.

[41]الخشاني محمد ، "هجرة الشباب العربي إلى دول الإتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في السياسة الأوروبية للهجرة"، مجلة عمران، العدد 21، صيف 2017، ص51.

[42]BarbièreCécile, "French debate on setting migration quotas reopened", op.cit, p.6.

[43]Ibid.

[44]Ben RhoumaHanan, "Quand Christophe Castaner S'şegare Sur Le Statut Du Voile Dans L'espace Public", Saphir News, 29 December 2017, available on: https://2u.pw/zPjdq , (Access date: 3 September 2020).

[45]جيسير فنسان، الإسلاموفوبيا: المخاوف الجديدة من الإسلام، ترجمة محمد صالح ناجي الغامدي، الرياض: دار المكتبة، 2009، ص50.

[46]FaytreLéonard, "Islamophobia in France: National Report 2019", op.cit, p.302.

[47]"Proposition de Loi, No.643", Senat, 9 July 2019,Available on: https://www.senat.fr/leg/ppl18-643.pdf, (Access date: 4 April 2020).

[48]"Proposition de Loi, No.54", Senat, 15 October 2019, Availble on: https://www.senat.fr/leg/ppl19-054.pdf, (Access date: 4 April 2020).

[49]"Proposition de Loi, No.2379", Assemblee Nationale, 6 November 2019, Availble on: http://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/textes/l15b2379_proposition-loi, (Access date: 4 April 2020).

[50] يحي اليحياوي، "من الإسلام في فرنسا إلى الإسلام الفرنسي"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، أطلع عليه بتاريخ:26 جوان 2020،على الموقع: https://2u.pw/jivBl

[51]سامي الخزندار، المسلمون والأوروبيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص28.

[52] محمد بشاري، الإسلام في أوروبا: الدولة، المساجد، الحلال، ترجمة جورج كتورة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، أفريل 2016، ص 12.

[53]SbaiJalila, "Un Projet Aux Relents Coloniaux Pour L'islam De France", Orient XXI, 9 March 2018, Available on : https://2u.pw/3N6b5, (Access date: 4 June 2020).

[54] Karina Piser, "A New Plan to Create an 'Islam of France'", op.cit.

[55]الشيخ ممدوح، اللائكية (العلمانية الفرنسية) والإسلام.... ملفات أرشيفية ج 2، مصر: المركز الدولي للدراسات والإستشارات والتوثيق،2016، ص33.

[56]PiserKarina, "A New Plan to Create an 'Islam of France'", op.cit.

[57] İrfan Kaya Ülger, Maribel Benitez, ISLAMOPHOBIA IN FRANCE, FROM RACISM TO "NEO-POPULISM", Journal of Social Sciences Haziran, June 2017, p.59

[58]"Aux musulmans, Chevènement conseille la «discrétion» dans une «période difficile» ", Leparisien, 15 August 2016, available on:https://2u.pw/P5qmR, (access date: 4 September 2020) .

[59]SbaiJalila, "Un Projet Aux Relents Coloniaux Pour L'islam De France", Orient XXI, 9 March 2018, Available on : https://2u.pw/3N6b5, (Access date: 4 June 2020).

[60]KarinaPiser, "A New Plan to Create an 'Islam of France'", op.cit.

[61] Fatima Khemilat, "What makes "Muslim representatives" representative? Public policy attempts to build Muslim representation in France" , The Politics of Islam in Europe and North America, The Project on Middle East Political Science and Sciences Po Centre de Recherches Internationales, December 2018, p.12.